الجمعة 18 صفر 1446 هـ - 23 أغسطس 2024

أخبار النافذة

الإخوان المسلمون: فتح الهند سد "دوميور" على بنجلاديش جريمة نكراء التضخم ينخفض رسمياً في مصر... والواقع غلاء لا يتوقف إصابة 12 طالبا إندونيسيا في حادث تصادم بالقاهرة برلمان السيسي يناقش جعل الحبس الاحتياطي عام ونصف ومعارضون يرفضون الفوائد على الديون تسجل 8.2 مليار دولار خلال 3 أشهر ترحيل لاجئَين فلسطينيين من بلجيكا إلى مصر تمهيدا لنقلهما إلى غزة ما سر رفع التحفظ على أموال 14 شخصا من عائلة "سعودي ماركت" و"التوحيد والنور"؟ هآرتس: حماس تعتبر الاقتراح الأمريكي فخا والعمليات الاستشهادية خيارها القادم

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » الأخبار » اخبار مصر

برلمان السيسي يناقش جعل الحبس الاحتياطي عام ونصف ومعارضون يرفضون

الجمعة 23 أغسطس 2024 11:07 م

عقدت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في البرلمان المصري، اجتماعاً، لمناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي أعدته لجنة فرعية، سبق وشكلها رئيس المج

كان رئيس مجلس النواب ترأس، السبت الماضي، اجتماعا مغلقا في مقر المجلس، شارك فيه وزيرا المجالس النيابية المستشار محمود فوزي، والعدل المستشار عدنان

وقال جبالي، خلال الاجتماع، إن اللجنة الفرعية توافقت على نحو 95٪ من مواد مشروع القانون الذي انتهى إلى صياغات منضبطة، حسب بيان للمجلس.

واعتبر أن صياغة النصوص الخاصة بالحبس الاحتياطي تحقق التوازن بين مصلحة التحقيق والمحاكمة وحقوق المواطنين.

ولفت إلى تخفيض مدد الحبس الاحتياطي وتنظيم التعويض عنه وإعادة تنظيم اختصاصات وصلاحيات مأمور الضبط القضائي بإقرار مزيد من الضمانات التزاما بالمحددات

وقال رئيس اللجنة النائب إيهاب الطماوي، إن مشروع القانون مكون من 540 مادة ويرسخ سلطة النيابة العامة في تحقيق وتحريك ومباشرة الدعوى الجنائية، وخاصة في

وزاد: يتضمن المشروع تخفيض مدد الحبس الاحتياطي، ووضع حد أقصى لها، وتنظيم حالات التعويض عنه، تحقيقاً للغاية من كونه تدبيراً احترازياً وليس عقوبة، فضلاً عن إ

وقالت صحيفة القدس العربي" أن مشروع القانون الجديد حدد في المادة 133 الحد الأقصى للحبس الاحتياطي بـ 18 شهرا، أي عام ونصف!

وجاء نص المادة: "لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدبير على ثلاثة أشهر في مواد الجنح ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء ه

وحسب نص المادة: "إذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية، فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدابير على 5 أشهر إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من ال

ونصت المادة على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة ا

وكان القانون رقم 145 لسنة 2006 بشأن تعديل قانون الإجراءات الجنائية أقر الحد الأقصى للحبس الاحتياطي بعامين، ونص على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز ه

ومع ذلك فلمحكمة النقض ولمحكمة الإحالة إذا كان الحكم صادراً بالإعدام أو بالسجن المؤبد أن تأمر بحبس المتهم احتياطيًّا لمدة خمسة وأربعين يومًا قابلة للتجديد دون

وفيما يخص التعويضات عن فترة الحبس الاحتياطي، فلم يأت مشروع القانون بجديد، واحتفظ بصياغات القانون الحالي نفسها، وحدد من يستحق التعويض عن الحبس الا

المنع من السفر

أما فيما يتعلق بقرارات المنع من السفر، فاحتفظ مشروع القانون الجديد بالإجراءات نفسها، فجاء في نص المادة 147 من مشروع القانون، أنه يجوز للنائب العام أو من

يذكر أن عددا كبيرا من الحقوقيين المصريين عانوا من القرارات الصادرة بمنعهم من السفر لسنوات على ذمة القضية التي كانت معروفة إعلاميا بقضية «التمويل الأجنبي

التحفظ على الأموال

وفي شأن القرارات التي تصدرها النيابة بالمنع من التصرف في الأموال والتي طالت على مدار السنوات العشر الماضية عدد كبير من النشطاء والمعارضين، فلم يختلف

ويجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن تشمل في حكمها أي مال لزوج المتهم أو أولاده القصر أو ورثته إذا توافرت أدلة كافية على أنه متحصل من الجريمة موض

المعارضة ترفضها

وجاءت التعديلات التي أدخلت على مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، مخيبة لآمال المعارضة المصرية التي طالبت أن تخفيض مدة الحبس الاحتياطي إلى 3 أشهر.

وسبق ورهنت «الحركة المدنية الديمقراطية» المعارضة التي تتشكل من 12 حزبا معارضا مشاركتها في «الحوار الوطني» بتنفيذ 6 مطالب، من ضمنها تعديل قانون الحبس

وكانت الحركة هددت في بيان أغسطس 2024 بتجميد نشاطها ردا على القبض على المتحدث السابق باسمها يحيى حسين عبد الهادي.

وقالت في بيان إن الحبس الاحتياطي إجراء احترازي لحماية المجتمع لا يجوز تطبيقه على المعارضة السلمية وسجناء الرأي الواجب إخلاء سبيلهم جميعا. وتقدر منظمات

ورغم حديث السلطات المصرية عن وجود انفراجة في ملف حقوق الإنسان، بعد دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي لإجراء حوار وطني في أبريل 2022، وتشكيل لجنة الع

وحسب «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان» الفترة التي امتدت لـ 26 شهرا منذ إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي شهدت إلقاء القبض على 6 آلاف شخص. واعتبرت أن حج

مقالات متعلقة

لايخلا قوفوة ةجاح ةزغ يسآم مجح : زيزعلادبع دمحأ بيبطلا

الطبيب أحمد عبدالعزيز : حجم مآسي غزة حاجة تفوق الخيال

؟رصمو ايبويثإ ن يب ت ارتوتلا لعتشت له :ويفير ايساروأ

أوراسيا ريفيو: هل تشتعل التوترات بين إثيوبيا ومصر؟

ةدوقفملا رصم ةيرحو - ةلداع ةيضق نيطسلف : نوملسملا نواوخلإا ماعلا دشرملا لامعأب مئاقلا

القائم بأعمال المرشد العام للإخوان المسلمون : فلسطين قضية عادلة - وحرية مصر المفقودة

قاوسلأا ايًلحم لافطلأا بيلاح ريفوتي ف ةمزأ ..ه راعسأ ي ف ي نونج عافترا دعب

بعد ارتفاع جنوني في أسعاره.. أزمة في توفير حليب الأطفال محليًا بالأسواق

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-

-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2024 ©